

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/10
20 March 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

حالة حقوق الإنسان في جمهورية تشيتشينا التابعة
للاتحاد الروسي

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		<u>الفصل</u>
٣	٦- ١	مقدمة
٤	٨- ٧	أولا - مفاوضات الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
٤	١٠- ٩	ثانيا - آليات لجنة حقوق الإنسان ذات الاختصاصات الموضوعية
٥	١١	ثالثا - اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
٥	١٣-١٢	رابعا - هيئات معاهدات حقوق الإنسان

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٥	٢٠-١٤	المنظمات الأخرى
٥	١٥	ألف - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
٧	٢٠-١٦	باء - اللجنة الدولية للصليب الأحمر
٨	٢٨-٢١	سادسا - حكومة الاتحاد الروسي
٩	٣٠-٢٩	سابعا - المنظمات غير الحكومية

مرفق

١٠	التدابير الإنسانية التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها
----	-----------	---

مقدمة

١- في الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان، ألقى الرئيس بياناً يوضح توافق آراء اللجنة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية تشيتشينا التابعة للاتحاد الروسي (E/1996/23-E/CN.4/1996/77). الفقرة (٣٧١)، وذكر ببيان رئيس اللجنة في ١٩٩٥ بشأن نفس الموضوع (E/1995/23-E/CN.4/1995/176)، الفقرة (٥٩٤)، وقد أعربت اللجنة، في البيان الصادر في الدورة الثانية والخمسين، عن قلقها العميق من أن استخدام القوة من جانب القوات المسلحة للاتحاد الروسي بشكل غير متناسب لا يزال يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وللقانون الإنساني الدولي.

٢- وأعربت اللجنة عن أسفها الشديد لارتفاع عدد الضحايا وللمعاناة التي ألحقت بالسكان المدنيين والأشخاص النازحين والتدمير الخطير للمنشآت والبنى الأساسية التي يستخدمها المدنيون. ودعت إلى تقديم كل أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان وغير ذلك من الجرائم إلى القضاء. ودعت اللجنة بشكل عاجل إلى وقف فوري للقتال وانتهاكات حقوق الإنسان وإجراء اتصالات فورية بين ممثلي الأطراف المعنيين بهدف التوصل إلى حل عادل للنزاع يتفق واحترام سلامة الأراضي ودستور الاتحاد الروسي. وأكدت مجدداً ضرورة المحافظة على حقوق الإنسان الأساسية لسكان جمهورية تشيتشينا، كما دعت إلى إيصال المعونة الإنسانية دون أي عوائق إلى كل جماعات السكان المدنيين المحتاجين إليها.

٣- وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية تشيتشينا في دورتها الثالثة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المناسب. وقد أعد هذا التقرير تنفيذاً لذلك الطلب على أساس المعلومات التالية: (أ) المعلومات المقدمة من حكومة الاتحاد الروسي؛ (ب) المعلومات المتاحة في إطار وإجراءات وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان؛ (ج) المعلومات الواردة من هيئات وبرامج الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

٤- ويجب التذكير بأن القتال في جمهورية تشيتشينا التابعة للاتحاد الروسي اندلع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وأدى ذلك إلى تدفق سريع للأشخاص النازحين - معظمهم من النساء والأطفال - من تشيتشينا إلى الجمهوريات والأقاليم المجاورة وكذلك إلى أجزاء أخرى من روسيا. وطلبت حكومة الاتحاد الروسي من الأمم المتحدة مساعدة إنسانية للأشخاص النازحين داخلياً والموجودين في الجمهوريات الثلاثة التي شهدت أكبر تركيز لهؤلاء الأشخاص، وهي انغوشيتيا وشمال أوستيا وداغستان.

٥- وفي منتصف ١٩٩٥ بدأت مفاوضات تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بين الاتحاد الروسي ووفد تشيتشيني، بهدف التوصل إلى اتفاق عسكري وسياسي معاً. وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وقّع اتفاق عسكري بيد أنه في غياب اتفاق سياسي لم يصمد وقف إطلاق النار الذي كان مزمماً. ومع ذلك فإن عدداً كبيراً من الأشخاص المشردين داخلياً عادوا تدريجياً إلى ديارهم.

٦- وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ تم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار. وأعقبه في ٣١ آب/أغسطس توقيع بيان بالمبادئ بين المفاوضين الاتحاديين والانفصاليين عرف باتفاق خازافيورت. ووفقاً لهذه الوثيقة، تنسحب القوات الفيدرالية من تشيتشينا وتعد مناقشات أخرى بشأن كيفية إدارة تشيتشينا بينما يؤجل اتخاذ قرار بشأن المركز السياسي لتشيتشينا خمس سنوات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي آخر

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كان معظم القوات الاتحادية قد انسحبت من تشيتشينا وأنشئت لجنة مشتركة اتحادية تشيتشينية. وأُجريت انتخابات رئاسية وتشريعية لجمهورية تشيتشينا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفاز في انتخابات الرئاسة أصلاً من مشكادوف رئيس وزراء الحكومة التشيتشينية المؤقتة ورئيس الأركان السابق للقوات التشيتشينية المتمردة، بنسبة ٦٨,٩ في المائة من مجموع الأصوات. وفي الانتخابات التشريعية حصل عدد قليل من المرشحين على أكثر من نسبة الـ ٥٠ في المائة المطلوبة من الأصوات في مقاطعته. وعقدت جولة ثانية من الانتخابات التشريعية في ١٥ شباط/فبراير للدوائر الانتخابية الباقية. ونتيجة لعدم كفاية الناخبين المشتركين في الجولة الثانية ستُجرى جولة ثالثة من الانتخابات البرلمانية بعد شهرين من الجولة الثانية. وعلى أساس مراقبة الانتخابات بمعرفة نحو مائة مراقب أجنبي في الجولة الأولى، أعلنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة مع وجود مشاكل إجرائية طفيفة فقط.

أولاً - مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٧- منذ ١٩٩٥، أجرى المفوض السامي لحقوق الإنسان عدداً من المشاورات مع السلطات الروسية بشأن حالة حقوق الإنسان في تشيتشينا، وأقام اتصالات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية، وخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومع المنظمات غير الحكومية المعنية بهدف الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في تشيتشينا.

٨- واتفق المفوض السامي وحكومة الاتحاد الروسي في شباط/فبراير ١٩٩٧ على زيارة ثالثة يقوم بها مبعوث المفوض السامي إلى الاتحاد الروسي لإجراء مشاورات في موسكو مع أمين مجلس الأمن الروسي وإلى المنطقة المعنية، وكان مبعوث المفوض السامي قد زار من قبل الاتحاد الروسي بدعوة من الحكومة من ٢٠ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥ ومن ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦.

ثانياً - آليات لجنة حقوق الإنسان ذات الاختصاصات الموضوعية

٩- تشمل تقارير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، المقدمة إلى اللجنة في دورتها الحالية على معلومات عن أنشطته فيما يتعلق بتشيتشينا (E/CN.4/1997/60/Add.1، الفقرات ٤٠٢ إلى ٤١٩).

١٠- وتشمل تقارير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، المقدمة إلى اللجنة في دورتها الحالية معلومات عن أنشطته فيما يتعلق بتشيتشينا (E/CN.4/1997/7، الفقرتان ١٧٠-١٧١ و E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرات ٤١٧ إلى ٤٢٦).

ثالثا - اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

١١- بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦ اعتمدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات مقورا بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية تشيتشينا التابعة للاتحاد الروسي " (E/CN.4/1997/2-E/CN.4/Sub.2/1996/41)، المقرر (١٠٨/١٩٩٦).

رابعا - هيئات معاهدات حقوق الإنسان

١٢- خلال الفترة قيد الاستعراض، كانت الهيئة الوحيدة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان التي أتيح لها أن تنظر في تقرير من الاتحاد الروسي هي لجنة مناهضة التعذيب. وقد نظرت في هذا التقرير (CAT/C/17/Add.15) في جلساتها ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٨ المعقودة بتاريخ ١٢ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (انظر CAT/C/SR.264, 265, 268).

١٣- وقد أعربت اللجنة، في ملاحظاتها الختامية (انظر CAT/C/SR.268) عن قلقها بشأن ما أُبلغ عنه من انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في النزاع في تشيتشينا، شملت أعمال تعذيب خطيرة، اقترنت بقصور واضح في كبحها والتصدي لها بسرعة وفعالية. وأوصت اللجنة بإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في ادعاءات التعذيب والمعاملة غير الإنسانية والمهينة التي ارتكبتها القوات العسكرية للاتحاد الروسي والانفصاليون الشيشان بهدف تقديم كل من توجد بشأنهم أدلة تنزع إلى إثبات اشتراكهم أو تواطئهم في هذه الأعمال إلى القضاء.

خامسا - المنظمات الأخرى

١٤- بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ طلبت حكومة الاتحاد الروسي، عن طريق الإدارة الاتحادية للهجرة لديها، مساعدة إنسانية من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، للأشخاص النازحين من تشيتشينا. وهم موجودون في معظمهم في الجمهوريات الثلاث المجاورة، جمهوريات داغستان وانغوشيتيا وشمال اوستيا، وفي جمهورية تشيتشينا نفسها. وطلبت الحكومة أيضاً مساعدة من المنظمة الدولية للهجرة ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللتين كانتا موجودتين بالفعل في المنطقة وكانتا تركزان اهتمامهما في البداية على الأشخاص النازحين داخل تشيتشينا.

ألف - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

١٥- بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورداً على طلب من الأمين العام، المعلومات التالية فيما يتصل بأنشطتها في تشيتشينا وهي مستنسخة بالكامل أدناه.

"حقوق الإنسان في تشيشينيا عقب وقف إطلاق النار في آب/أغسطس ١٩٩٦"

"١- تغيرت حالة حقوق الإنسان في تشيشينيا بعد آب/أغسطس ١٩٩٦ تغيراً هاماً عما كانت عليه في ظروف الحرب منذ آخر ١٩٩٤. فقد توقف النزاع المسلح الذي أصاب بأذى شديد سكان الجمهورية - الشيشان وكذلك الناطقين بالروسية، فعملية السلام وما نتج عنها من ترتيبات سياسية أخذت تتدعم باطراد منذ وقف إطلاق النار الذي بدأ في آب/أغسطس وما تلاه من انسحاب القوات الاتحادية. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أصدر الرئيس يلتسن مرسوماً يقضي بانسحاب الوحدات الاتحادية الأخيرة من تشيشينيا. وهناك ما يدعو للأمل في عملية ديمقراطية بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر عقدها في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومع غياب السلطة الاتحادية بحكم الواقع، بعد آب/أغسطس ١٩٩٦، أصبحت المسؤولية العملية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان مسؤولية حكومة جمهورية تشيشينيا.

"٢- وفي هذه البيئة الجديدة، يبدو أن حالة حقوق الإنسان قد استقرت نسبياً، وتحسنت في بعض النواحي عما كانت عليه قبل أو بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (بداية الحرب):

فمنذ آخر آب/أغسطس ١٩٩٦، جرى تدريجياً إلغاء نقاط التفتيش، وأصبحت هناك حرية للتنقل في الجمهورية، في تناقض صارخ مع ما كان قائماً من قبل.

ومن المفترض أن انتهاكات حقوق الإنسان باستثناء كبير يتمثل في استمرار اعتقال الشيشان الذين قبض عليهم بشكل تعسفي أثناء الحرب، توقفت من جانب الاتحاد الروسي. (هناك تقارير قليلة غير مؤكدة عن "استفزازات" تشمل هجمات على المدنيين من أشخاص يدعى بأنهم على صلة بخدمات الأمن الاتحادية. وقيل إن ذلك قد أدى إلى اختفاءات وعمليات قتل).

وعلى الرغم من أن الجريمة تنصب بشكل خاص على السكان الناطقين بالروسية، فإن فريق المساعدة ليس لديه علم بأي سياسة رسمية للسلطات الشيشانية أو بأي تدابير تمييزية ضد الأقليات.

ولم ترد تقارير عن ممارسة منهجية للتعذيب ضد المعارضين السياسيين أو غيرهم من الأشخاص الذين ألقت السلطات الرسمية القبض عليهم ولا عن أناس يُضطهدون بسبب آرائهم.

"٣- وتعزى أهم مشاكل حقوق الإنسان الحالية - على الأقل جزئياً - إلى الحرب:

ففي الأيام الأولى بعد قتال آب/أغسطس، كانت هناك مجموعة من بلاغات غير مؤكدة عن عمليات قتل ثأرية منعزلة، أو بأن مسؤولين أو موظفين في نظام حكم زافغايف السابق قد اعتقلوا وأن بعضهم قد أُعدم. وكانت هناك بلاغات إضافية مستمرة عن عمليات اعتقال تعسفي بما في ذلك من جانب إدارة الأمن الشيشانية.

ونتيجة لوجود العديد من المحاربين السابقين العاطلين، ولضعف إنفاذ القوانين/البنى القضائية، بين عوامل أخرى، تشهد تشييشينيا موجة إجرامية خطيرة للغاية، وخاصة احتلال المساكن وعمليات الخطف. فقد اختفى ببساطة أناس كثيرون وبصفة عامة بلغت عمليات الخطف، مثل غيرها من الجرائم، أبعاد الأزمة. وكانت معظم عمليات الخطف فيما يبدو تستهدف الحصول على فدية، ولكنه لا يمكن استبعاد خطف الأشخاص لأغراض سياسية. وهذا يصيب بصفة خاصة السكان غير الشيشان الذين لا تحميهم روابط الأسرة أو العشيرة التقليدية.

ولا يزال هناك معتقلون من زمن الحرب من الجانبين، وعدد أكبر من ذلك بكثير من المفقودين. وقد دعت اتفاقات وقف إطلاق النار و عملية السلام إلى تبادل الأسرى جميعهم من كلا الجانبين، وهو مبدأ وافق عليه الطرفان نظرياً. والواقع أن الكثير من الأسرى الذين احتجزهم الشيشان قد أطلق سراحهم في الشهر الماضي، ولكنه لم تحدث عمليات إفراج متناسبة من الجانب الاتحادي.

ويوجد في جمهورية الشيشان كمية كبيرة ولكنها غير محددة من الألغام والمعدات الحربية الأخرى التي لم تنفجر. ومعظم هذه الألغام والمعدات وضعتها القوات الاتحادية".

باء - اللجنة الدولية للصليب الأحمر

١٦- منذ بداية النزاع، عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بمفردها وبالتعاون مع اللجان المحلية لجمعية الصليب الأحمر الروسية، داخل تشييشينيا وخارجها على السواء. وشملت أنشطتها الخاصة بالحماية والمساعدة للسكان المدنيين: زيارة المعتقلين؛ وإيفاد بعثات بحث للمّ شمل الأسر التي فرقها الحرب؛ والمساعدة الطبية؛ وتوفير ماء الشرب لمنع انتشار الأوبئة؛ وتعزيز احترام القواعد الإنسانية والتعاون؛ وتقديم الدعم لوكالات الصليب الأحمر المحلية.

١٧- وفي جو مأساوي بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الساعة الرابعة صباحاً بالتوقيت المحلي، أطلق رجال مسلحون لم يتعرف عليهم النار على ستة من مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر المغتربين فأردوهم قتلى في مركز إقامتهم بمستشفى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نوفي أتاجي، بالقرب من غروزني. وكان خمسة من المندوبين القتلى قد أعيروا إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر في النرويج وهولندا وكندا ونيوزيلندا، أما السادس فكان ممرضة إسبانية تعمل في إطار تعاقد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كذلك أصيب مندوب آخر، وهو مواطن سويسري، بجروح بسبب إطلاق النار.

١٨- وانتظاراً لتحسن ظروف الأمن والحصول على معلومات بشأن دوافع هذا الهجوم، وكذلك لأخذ الوقت اللازم لتخطيط نهج العمل المقبل في المنطقة، أوقفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر جزءاً من عملياتها، رغم استمرار عدد من أنشطتها.

١٩- وقبل وقوع هذا الهجوم، كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد استأنفت زيارتها لنحو ٣٠ معتقلاً؛ ونقلت أكثر من ١٨ ٠٠٠ رسالة لتمكين الأسرى التي تفرقت من البقاء على اتصال فيما بينها، وقدمت المساعدة لأكثر من ٢٠ مركزاً صحياً كانت تعالج جرحى الحرب، وأعدت تجهيز مستشفيات رئيسيين

بغروزي وتزويدهما بالمعدات؛ وكانت المورد الوحيد لمياه الشرب للمدينة؛ وقامت بأنشطة إصحاح للقري والمدارس و ٣٠ مركزاً جماعياً للأشخاص النازحين في داغستان؛ وبدأت عملية ضخمة لإزاحة النفايات من أجل إعادة تشغيل نظام الصرف في غروزي، وقامت بتوفير أغذية وكميات من دقيق القمح والبطاطين والفرش البلاستيك لأكثر من ٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص المتأثرين بالحرب؛ وأعدت ٧ ٠٠٠ وجبة ساخنة يومياً في ١٧ من المطابخ العامة؛ ووفرت المعدات المدرسية الأساسية لـ ١٠٠ ٠٠٠ طفل في المنطقة، وساعدت في إعادة بناء المدارس أو إصلاحها؛ وقامت بتوزيع نحو ٣٠ ٠٠٠ مجموعة من الملابس الشتوية للأطفال؛ وقدمت دعماً لخمسة جمعيات محلية للصليب الأحمر الروسي بشمال القوقاز في الاضطلاع ببرامج اجتماعية للجماعات المتأثرة.

٢٠- وبعد ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أوقفت جميع البرامج التي تتطلب وجود المندوبين المغتربين. واستمر العمل في عدة برامج محدودة. وهذه البرامج تلقى دعماً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ويمكن أن تنفذها جمعية الصليب الأحمر المحلية أو وزارة الصحة. وتشمل: مساعدة الجهود لتيسير الوصول إلى المعتقلين الذين لا تزال السلطات الاتحادية تحتجزهم في سياق النزاع في معتقلات خارج جمهورية تشيتشينا؛ ومواصلة إعادة تجهيز المستشفيات والمرافق الطبية تحت مسؤولية وزارة الصحة؛ وتشغيل محطة الضخ التي تمثل المصدر الرئيسي لتزويد مدينة غروزي بمياه الشرب الصالحة؛ وتقديم الدعم لـ ١٧ مطبخاً عاماً للسكان المتأثرين؛ ودعم الجمعيات المحلية للصليب الأحمر الروسي؛ ونشر قواعد القانون الإنساني الدولي من أجل القوات المسلحة الاتحادية المرابطة في المنطقة وتدريب الموظفين المحليين المعينين لكي يستأنفوا أنشطة نشر المعلومات في جمهورية تشيتشينا بمجرد أن يسمح الموقف بذلك.

سادسا - حكومة الاتحاد الروسي

٢١- استجابة لطلب من الأمين العام، بعثت حكومة الاتحاد الروسي بمعلومات وأوضحت آراءها فيما يتصل ببيان رئيس الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية تشيتشينا التابعة للاتحاد الروسي. وفيما يلي تلخيص للتعليقات. ويمكن الاضطلاع على الوثيقة بالكامل في الأمانة.

٢٢- أوضحت الحكومة التدابير المتخذة في ١٩٩٦ لحل الأزمة في جمهورية تشيتشينا. وقد شملت هذه التدابير عدداً من المراسيم الرئاسية وتوقيع اتفاقات بشأن التسوية السلمية للحرب في جمهورية تشيتشينا. وأشير بوجه خاص إلى أنه بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وقّع الرئيس يلتسن "المرسوم الخاص بالتدابير الرامية إلى مواصلة التسوية السلمية في جمهورية تشيتشينا"، و"الاتفاق بشأن مبادئ تعاون الجانبين إلى حين إجراء انتخابات الرئاسة والانتخابات البرلمانية لجمهورية تشيتشينا". وذكرت الحكومة أن التدابير التي اتخذت هي دليل على موقفها الحازم الرامي إلى تسوية الوضع في جمهورية تشيتشينا بالوسائل السلمية ووفقاً لدستور الاتحاد الروسي.

٢٣- وأعربت الحكومة عن قلقها تجاه مشاكل الإجماع في جمهورية تشيتشينا التي أخذت تنتشر في المناطق المجاورة. وقدمت سرداً موجزاً لحالات أخذ الرهائن طلباً للهدية، وللتهديدات وعمليات الهجوم على الأشخاص والقتل. ومن بين الضحايا مواطنون محليون ومسؤولون زائرون ووطنيون وأجانب من الصحفيين والعاملين في المساعدات الإنسانية في المنطقة مثل العاملين بمستشفى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين قتلوا.

٢٤- وقدمت الحكومة بيانات من مكتب الهجرة الاتحادي للاتحاد الروسي تبين أن تدفق الناس من جمهورية تشيتشينا لم يتوقف في أعقاب سحب القوات الروسية. ورأت الحكومة أن ذلك هو نتيجة للأنشطة الإجرامية المتزايدة.

٢٥- وذكرت الحكومة أنها استخدمت كل فرصة ممكنة لضمان حماية حقوق المواطنين المشتركين في انتخابات الرئاسة والانتخابات البرلمانية لجمهورية تشيتشينا، وفقاً لدستور الاتحاد الروسي.

٢٦- وأوضحت الحكومة أنها، في إطار دعم الحل السلمي للأزمة في جمهورية تشيتشينا التابعة للاتحاد الروسي، تعاونت مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جمهورية تشيتشينا.

٢٧- كذلك ذكرت الحكومة في المعلومات التي قدمتها للأمين العام أنها، في ارتباط بالأحداث في جمهورية تشيتشينا، تواصل التعاون مع الآليات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان. وترى حكومة الاتحاد الروسي أن التدابير التي نفذتها السلطات الاتحادية بهدف الحل السلمي للأزمة في جمهورية تشيتشينا التابعة للاتحاد الروسي تتفق تماماً مع ما ورد في بيان رئيس لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية تشيتشينا التابعة للاتحاد الروسي.

٢٨- ويعرب الأمين العام عن شكره للحكومة على التقارير التي بعثت بها وعلى ما قدمته من تعاون بناء لمختلف آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

سابعاً - المنظمات غير الحكومية

٢٩- أرسل عدد من المنظمات غير الحكومية تقارير^(١) بشأن الحالة في جمهورية تشيتشينا التابعة للاتحاد الروسي إلى الأمين العام. ومن المنظمات الكائنة خارج الاتحاد الروسي هيئة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، ولجنة حماية الصحفيين، والجمعية البرلمانية لجمهورية ليتوانيا، والجماعة الدولية للبرلمانيين بشأن مشكلة تشيتشينا. كذلك وردت معلومات من منظمات كائنة في الاتحاد الروسي، ومن بينها مركز جمعية الذكرى لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأحزاب والحركات السياسية لتشيتشينا، ومعهد روسيا لحقوق الإنسان.

٣٠- وقد تغيرت المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية تغيراً هاماً من حيث طبيعتها بعد وقف إطلاق النار في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٦. فقبل وقف إطلاق النار كانت البلاغات المرسلة مماثلة للدعاءات المفصلة في تقرير الأمين العام عام ١٩٩٦ (E/CN.4/1996/13). أما بعد وقف النار وانسحاب القوات الاتحادية فقد ركزت تقارير المنظمات غير الحكومية على المساءلة عن التجاوزات الماضية، والحاجة إلى إزالة الألغام، والحاجة العامة إلى زيادة أعمال القوانين وإلى الخدمات الاستشارية بشأن المبادرات التشريعية.

الحاشية

(١) متاحة للاطلاع عليها في الأمانة.

مرفق

التدابير الإنسانية التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها

ألف - إدارة الشؤون الإنسانية

١- قامت إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإنسانية الأخرى، بمهمتها المتمثلة في تيسير الاتصال والتنسيق بين الوكالات من خلال مشاركتها في جمع المعلومات والاتصال بجميع الشركاء المعنيين بالشؤون الإنسانية، وكذلك بحكومة الاتحاد الروسي، ونشر النداءات وتقارير الحالة وإقامة آليات مختلفة للتنسيق. وتدخل مهمة التنسيق العام داخل البلد في نطاق مسؤولية منسق الأمم المتحدة المقيم في موسكو الذي هو أيضا ممثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنسق إدارة الشؤون الإنسانية.

٢- وقد شمل برنامج ١٩٩٦ لمساعدات الطوارئ الإنسانية للأشخاص النازحين بسبب النزاع في تشيتشينا تقديم الدعم لتوفير المأوى والماء وخدمات الإصحاح والغذاء والخدمات الصحية للنازحين داخليا الموجودين في إنغوشيتيا وشمال أوستيا وداغستان. وقد التمس النداء الذي وجه في ١٩٩٦ تقديم ١٣,١ مليون دولار، وحفز استجابة سخية من المانحين بما يعادل ٨١ في المائة حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٣- وقامت البعثة المشتركة بين الوكالات، المؤلفة من ممثلين للمقر من إدارة الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، بزيارة منطقة شمال القوقاز من ٢٢ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ولاحظت البعثة أن الحالة في هذه المنطقة معقدة للغاية وتنطوي على مزيج من مشاكل الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، وخلصت إلى أن الأمر يتطلب نهجا إقليميا واسعا لمواجهة الاحتياجات الإنسانية. كما لاحظت أن الاستقرار النسبي في تشيتشينا عقب وقف إطلاق النار، الذي بدأ تنفيذه في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٦، يمكن برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية من تقديم مساعدة غير غذائية محدودة داخل تشيتشينا.

٤- واستناداً إلى النتائج التي خلصت إليها البعثة أوصي بنهج من شقين لعام ١٩٩٧:

١٠ تشجيع عودة المشردين داخليا عن طريق تقديم مساعدات لهم وتقديم مساعدة محدودة النطاق للإصلاح في القرى التي ينتمون إليها. وستدير هذه المساعدة مكاتب الأمم المتحدة في إنغوشيتيا وداغستان، ولن تتطلب إقامة مكتب للأمم المتحدة في تشيتشينا.

٢٠ تقديم الدعم لدمج النازحين داخليا الذين لن يعودوا إلى ديارهم، والموجودين في إنغوشيتيا وداغستان وشمال أوستيا وكابردينو بالكاريا وستافروبول.

باء - مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

٥- عقب توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام بشأن تشيتشينا في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٦ بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم مساعدات إصلاح صغيرة إلى مناطق تشيتشينا المتاخمة لإنغوشيتيا وداغستان. وبدأت أعمال إصلاحات محدودة النطاق للعيادات الصحية والمدارس، وكذلك توزيع الأدوات المنزلية والأغذية الواردة من المملكة العربية السعودية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٦- ويهدف تدخل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تيسير العودة على مراحل لنحو ٧٥ ٠٠٠ من النازحين داخلياً من تشيتشينا وفي داخلها إلى أماكن إقامتهم السابقة في تشيتشينا بتحسين ظروف المعيشة في مناطق العودة التي تأثرت بالحرب، عن طريق إصلاحات محدودة النطاق وإنعاش للخدمات الاجتماعية الأساسية وإصلاح البنية الأساسية.

جيم - برنامج الأغذية العالمي

٧- في ١٩٩٦ قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لأكثر من ٩٠ ٠٠٠ من الأشخاص النازحين في إنغوشيتيا وشمال أوستيا وداغستان، وذلك بسلة أغذية شاملة من دقيق القمح والأرز وزيت الطعام والسكر. وتضم الفئة المستهدفة من المستفيدين الأشخاص النازحين داخلياً من تشيتشينا ومقاطعة بريغورودني، وكذلك اللاجئين من جورجيا. وفي إنغوشيتيا، توقف برنامج المساعدة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي في تموز/يوليه بسبب تحفظات الحكومة المحلية على توزيع الأغذية بدون قيود أو شروط على النازحين داخلياً الذين لم يرغبوا في العودة إلى ديارهم. وقد أعطيت الموافقة في أواخر آب/أغسطس واستؤنفت توزيعات الأغذية على الفور.

٨- ويخطط برنامج الأغذية العالمي للمساعدة في دمج النازحين من الشيشان في داغستان وإنغوشيتيا. فإلى جانب توفير المعونات الغذائية الرامية إلى تيسير الدمج، سوف تُبحث أيضاً إمكانية تنظيم أنشطة الغذاء مقابل العمل في ارتباط بأعمال إصلاح المأوى التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

دال - منظمة الصحة العالمية

٩- نُفذت الأنشطة في ١٩٩٦ بواسطة مكتب منظمة الصحة العالمية في كوبنهاغن بدعم لوجيستي من المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المنطقة. وتمثلت الأنشطة الرئيسية التي نفذت في تقديم الدعم لحملة التحصين باللقاح، ومكافحة الكوليرا في داغستان والمساعدة بالأطراف الصناعية للمبتورين في إنغوشيتيا وشمال أوستيا.

١٠- وتعتزم منظمة الصحة العالمية الاضطلاع في المستقبل بأنشطة في منطقة شمال القوقاز تكون ذات أهمية أساسية، وتشمل مشروعات ترمي إلى مكافحة الأمراض المعدية في المنطقة وخاصة الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاح، وأمراض الإسهال الحاد والدرن وتقديم مساعدة في مجال الصحة العقلية.
